ان كان اولى وكذا ان كان مساويا وقيل لا يكون مساويا
ثم قال الشافعي والامامان دلالته قياسية وقيل
لفظية فقال الغزالي والآمدي فهمت من السياق والقرائن
وهي مجازية من اطلاق الاخص على الاعم وقيل نقل اللفظ
لها عرفا وان خالف فمخالفة وشرطه ان لا يكون المسكوت
ترك لخوف ونحوه ولا يكون المذكور خرج للغالب خلافا
لامام الحرمين او لسؤال او حادثة او للجهل بحكمه او غيره
مما يقتضي التخصيص بالذكر ولا يمنع قياس المسكوت
بالمنطوق بل قيل يعمه المعروض وقيل لا يعمه اجماعا
وهو صفة كالغنم السائمة او سائمة الغنم لا مجرد السائمة
على الاظهر وهل المنفي غير سائمتها او غير مطلق السوائم
قولان ومنها العلة والظرف والحال والعدد وشرط
وغاية وانما ومثل لا عالم الا زيد وفصل المبتدا من الخبر
بضمير الفصل وتقديم المعمول واعلاه لا عالم الا زيد
ثم ما قيل انه منطوق اي بالاشارة ثم غيره مسألة
المفاهيم الا اللقب حجة لغة وقيل شرعا وقيل معنى
واحتج باللقب الدقاق والصيرفي وابن خويز منداد
وبعض الحنابلة وانكر ابو حنيفة الكل مطلقا وقوم في
الخبر والشيخ الامام في غير الشرع وامام الحرمين صفة
لا تناسب الحكم وقوم العدد دون غيره مسألة

مسألة الغاية قيل منطوق والحق انه مفهوم يتلوه
الشرط فالصفة المناسبة فمطلق الصفة غير
العدد فالعدد فتقديم المعمول لدعوى البيانيين
افادته الاختصاص وخالفهم ابن الحاجب وابو حيان
والاختصاص الحصر خلافا للشيخ الامام حيث اثبته
وقال ليس الحصر مسألة انما قال الآمدي و
ابو حيان لا تفيد الحصر وابو اسحق الشيرازي
والغزالي والكيا والامام الرازي تفيد فهما وقيل
نطقا وبالفتح الاصح ان حرف ان فيها فرع المكسورة
ومن ثم ادعى الزمخشري افادتها الحصر مسألة
من الالطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر
عما في الضمير وهي افيد من الاشارة والمثال وايسر
وهي الالفاظ الدالة على المعاني وتعرف بالنقل تواترا
او آحادا وباستنباط العقل من النقل ومدلول — لا مجرد العقل صح
اللفظ اما معنى جزئي او كلي او لفظ مفرد مستعمل كالكلمة
فهي قول مفرد او مهمل كاسماء حروف الهجاء
او مركب والوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى ولا تشترط
مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد حيث اثبتها فقيل
بمعنى انها حاملة على الوضع وقيل بل كافية في دلالة اللفظ

Copyright © King Saud University